

مؤشرات إيجابية في جلسة يوم الخميس الماضي

البورصة تعود إلى الكر والفر

■ استثمار تذبذب الأداء
خلال جلسات الأسبوع
الجاري

■ دعوات التمهدة في
مسيرات المناطق السكنية
تدفع السوق إلى الاستقرار



منا من جلسة اليوم ٩



نقاش في الخاعة

■ خسائر كبيرة بـ «أسعار
الأسهم» انطلقت منذ جلسة
الثلاثاء الماضي

■ عمليات تجميع على
إحدى المجاميع الاستثمارية
الشعبية استعدادا
لإنطلاقة هذا الأسبوع

تلك الأسهم. وأكد المراقبون أن الوضع السياسي يخيم على سوق الكويت الذي بات يتأثر بمثل هذه الأجواء بعيدا عن الوضع الاقتصادي وعن الأرباح الممتازة التي حققتها العديد من الشركات عن فترة الربع الثالث من العام الحالي. ومضى المراقبون أن عمليات البيع العنيفة هوت بالتؤثرات، بل كسر السوق حاجز الـ 5.900 نقطة هبوطا، مشيرين إلى السوق مازال يترقب صدور قرارات اقتصادية ليغير مساره ويتجاوز «الأزمة» التي يعيشها.

هيوطة بشكل حاد على مدى يومين متأثرا بـ «الحراك السياسي» الذي شهده بعض المناطق السكنية بعد هدوء استمر أسبوعين تمكن السوق في تلك الفترة من أن يحقق مستويات قياسية إلا أن تسارع وتيرة «المشاوشات» التي يظلها على قاعة التداول. فتمت بداية الجلسة في منتصف الأسبوع كانت المؤشرات غير مريحة، إذا ارتفع السوق ثم تراجع بسبب عمليات البيع المستمرة على العديد من الشركات الرخيصة، إضافة إلى قيام بعض المتداولين بعمليات جني أرباح بعد أن ارتفعت

جلسات مجلس الأمة الجديد لاعتماد المشاريع والقوانين التي صدرت خلال الفترة الماضية. ومضى المراقبون أن المضاربات اشتعلت على بعض المجاميع والشركات الرخيصة وهذا امر «الظهور» على شاشة التداول لتحقيق ارتفاعات جيدة، في حين ارتفعت بعض الأسهم بالحدود العليا، حتى جاءت العاصفة السياسية في منتصف الأسبوع لتلصق بالسوق. وقال المراقبون إن جلسة نهاية الأسبوع إيجابية استطاعت أن تتجاوز أثر الحراك السياسي، مؤكداين أن البورصة تنتظر

لخسائر تجاوزت الـ 14 نقطة. وكان سوق الكويت ارتفع في أول جلسة بعد ظهور نتائج انتخابات مجلس الأمة الجديد. وتحركت عدد من الشركات الخاملة التي لم تأخذ فرصتها في «الظهور» على شاشة التداول لتحقيق ارتفاعات جيدة، في حين ارتفعت بعض الأسهم بالحدود العليا، حتى جاءت العاصفة السياسية في منتصف الأسبوع لتلصق بالسوق. وقال المراقبون إن جلسة نهاية الأسبوع إيجابية استطاعت أن تتجاوز أثر الحراك السياسي، مؤكداين أن البورصة تنتظر

تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى 418.37 نقطة محركات تراجعها اسبوعيا بلغت نسبته حوالي 1.3 في المئة بخسائر بلغت 5.5 نقطة تقريبا، وذلك مقارنة بإقفاله نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 423.89 نقطة. ولم يختلف الحال بالنسبة لمؤشر «كوي 15» حيث تراجع خلال الأسبوع بنسبة 1.38 في المئة وذلك بعد أن انهي آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 1012.06 نقطة، علما بأن إقفاله نهاية الأسبوع الماضي كان عند مستوى 1035.4 نقطة، ما يعني تحطيه

التي انتهت من عمليات التجميع الواضحة التي بدأت منذ أسابيع وتسلعت إلى الإنطلاقة هذا الأسبوع بعد أن ابتعدت عن الساحة لفترة طويلة. و تراجعت المؤشرات الرئيسية للمورصة خلال أسبوع، حيث سجل المؤشر السعري للسوق انخفاضا اسبوعيا نسبته 1.09 في المئة خاسرا ما يقرب من 65 نقطة فقدها من رصده بعد وصوله لمستوى 5878.98 نقطة، فيما كان الخلاف بنهاية الأسبوع الماضي عند المستوى 5943.94 نقطة. وانهى المؤشر الوزني للسوق

جديدة تدفعه إلى الارتفاع. وقال المراقبون أن جلسة اليوم أول جلسات الأسبوع الجاري مهمة، إذ أن التوقعات تشير إلى انتهاء تداولات «المسرات الفوضوية»، وبالتالي أن السوق أمام الخسائر وبدأ يعطي إشارات إيجابية، وهذا ما كان واضحا في جلسة يوم الخميس الماضي. مجموعة إلى ذلك نتحدث بعض المصادر عن مفاجاة السوق وهي إحدى المجاميع الاستثمارية الشعبية

شطب المحلل الاقتصادي يعود اليوم سوق الكويت إلى حالة التذبذب والتي «الكر والفر»، بعد أن خيم على أجوائه «الحراك السياسي»، منذ جلسة يوم الثلاثاء الماضي والتي شهدت ترجعا حادا استمر حتى جلسة يوم الأربعاء، ثم عاود إلى الصعود الطفيف في جلسة نهاية الأسبوع. قال رؤية مازالت غير واضحة وأن السوق كما يقول المراقبون على استعداد للانجراف وراء أي موجة سياسية وسيكون عرضة للهبوط الحاد إذا لم تظهر محفزات

الاستثمارات تستهدف العقارات المدرة للدخل متزايدة القيمة

«بيتك»: بيع 16 قسيمة بقيمة 84 مليون دينار

أكثر تنوعا وجودة وإدارا للدخل ومهية بشكل أفضل لتحقيق أفضل العوائد. يذكر أن الاستثمار العقاري نشاط أصيل ممتد في مسيرة «بيتك» منذ نشأته، وعلى مدار أكثر من 30 عاما نجح «بيتك» في توفير المسكن المناسب لآلاف الأسر الكويتية من خلال خدمة التمويل العقاري عبر منتج المريحة أو الإجارة، مساهمة من «بيتك» في دعم جهود الدولة لحل الأزمة الإسكانية، ويعتبر الخبراء «بيتك» من أبرز وأهم رواد التطوير والاستثمار العقاري، كما أنه جهة معتمدة رسميا للتقييم العقاري على مستوى السوق، ويضاف إلى ذلك الدور الذي تقوم به شركات «بيتك» العاملة في هذا المجال والتي تعمل في مجال البناء والإنشاءات والتطوير العقاري وإدارة وصيانة العقارات.

■ الغيث: نعمل
على إعادة تنظيم
المحفظة العقارية
والاستفادة من
تطورات السوق

البشيرة المتميزة لديه للاستفادة من حركة السوق وتحقيق أفضل عائد ممكن من المحفظة العقارية وإعادة تنظيمها من وقت إلى آخر وفق نظرة تأخذ في الاعتبار واقع السوق وتطورات المستقبلية. وأكد الغيث أن محفظة «بيتك» العقارية أصبحت الآن



أحمد الغيث

نوعية تساهم بشكل حقيقي وملوس في ربحية البنك من خلال تحقيق العوائد الجيدة والملائمة القيمة سواء من خلال الدخل الثوري المستثمر أو من تزايد قيمتها بشكل مطرد وفق تطورات الأسواق وكذلك القدرة العالمية على تسهيلها عند البيع. وأضاف الغيث بأن مجموعة العقارات المبيعة مصنفة بالكامل من ضمن فئة العقار الاستثماري وتتمثل في أراضي فضاء تقع في مواقع مختلفة داخل دولة الكويت. وأوضح الغيث قائلا: إن «بيتك» مستمر في اقتناص أفضل فرص الاستثمار العقاري المتاحة مع المحافظة على العقارات النوعية ذات الدخل الجيد والعمل على تطويرها وبما يحقق أفضل العوائد، وفي نفس الوقت نعمل بشكل دائم على الاستفادة من تطورات السوق والارتفاع المحفوظ في الأسعار

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن بيع 16 قسيمة بمساحة 63 ألف متر مربع في مناطق مختلفة داخل دولة الكويت بقيمة 84 مليون دينار ضمن جهود إعادة تنظيم محفظته العقارية لتحقيق أفضل العوائد للمستثمرين والمودعين. وقال الرئيس التنفيذي بالوكالة في «بيتك» أنور بدر الغيث إن أرباح الصنف 25 مليون دينار سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية الخامسة لبيتك وذلك لعام 2012، مبينا أن عملية الخارج قد تمت وفقا للتوجهات الاستراتيجية والتي تركز على تحقيق الربحية المستدامة، وتوفير أفضل العوائد من خلال الاستثمار بأصول متنوعة ذات جودة عالية ومدة للدخل، مشيرا إلى أن عملية البيع لاتعني الخارج من الاستثمارات العقارية الجيدة التي يملكها «بيتك» وإنما تعزيزها بأصول

النوعية التي تسهم في تخفيض الأعمال الكهربائية بحكم قدرتها على توفير عزل حراري أكبر للمنازل. وأضافت الوزارة أن القرار سيدخل حيز التطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013 مشيرة إلى أنه سيمسب في مصلحة المستهلك ويخفف عنه بعض الأعباء التي يعانيتها سواء في عملية البناء أو الترميم. وأوضحت أن كمية المواد المدعومة من الطابوق الجيري التي سيتم صرفها ستتوحد ما بين 522 مترا مربعا للبناء الجديد و250 مترا مربعا للترميم.

الكويت - «كونا» أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس اضافتها 15 صنفا جديدا من مواد التلبس الخارجي للمنازل «الطابوق الجيري» للصناعة محليا إلى قائمة المواد الإنشائية المدعومة من قبلها ليرتفع بذلك عدد هذه الأصناف من ثلاثة إلى 18 صنفا. وقالت الوزارة في بيان صحفي أن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح وافق على دعم اتواع جديدة من مواد التلبس الخارجي حيث تمت زيادة أعداد هذه الأصناف من ثلاثة أصناف من الطابوق الجيري إلى 18 صنفا من المنتجات الوطنية ذات



أنس الصالح

«البتروال العالمية»: العمل جار في مشروع فينتام



حسين اسماعيل

«كونا» قال رئيس مجلس إدارة شركة البترول الكويتية العالمية للمهندس حسين اسماعيل إن العمل يسير قدما في مشروع فينتام «مجمع مصفاة وبتروكيماويات في منطقة نخي سون في جنوب هانوي». وقال اسماعيل في تصريح خاص لـ «كونا» أمس أنه تم الحصول على الموافقات المبدئية من مجلس إدارة الشركة ومجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية وجر العمل على الانتهاء من المفاوضات مع الجانب الفيتنامي. وأشار إلى أنه من المتوقع الانتهاء من الحصول على التمويل اللازم من البنوك العالمية خلال شهر ويتم بعدها عرض المشروع على مؤسسة البترول الكويتية ومجلس الوزراء للحصول على الموافقات النهائية اللازمة مؤكدا أنه لم يتم توقيع أي عقد ملزم يخص تنفيذ المشروع لحين الحصول على الموافقات النهائية.

«برقان» يحصل على موافقة بالاستحواذ على «يوروبنك تكفن» في تركيا

وفي وقت سابق من العام الجاري «ابريل 2012» أعلن بنك برقان عن توصله إلى اتفاق مبدئي مع يوروبنك إي. إف. جي بشأن الاستحواذ على حصة تبلغ 99.26 في المئة من مصرف يوروبنك تكفن في تركيا. يذكر أنه تم تأسيس يوروبنك تكفن في العام 1989 ويتمتع بانتشار جغرافي واسع داخل تركيا من خلال شبكة مؤلفة من 60 فرعا.

مصرفية متكاملة للشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة و عملاء التجزئة و الخدمات المصرفية الخاصة. وحضورها في تركيا سيعزز إستراتيجية بنك برقان للتوسع إقليميا ويدعمها أكثر. وتابع العجيل: «نتطلع للحصول على موافقة هيئة أسواق رأس المال التركية للمضي قدما والإنتهاء من عملية الإستحواذ قريبا».

وفي هذا الصدد، قال رئيس مجلس إدارة بنك برقان ماجد العجيل: «نشكر كلا من بنك الكويت المركزي ووكالة التنظيم والإشراف الرقابي على الأعمال المصرفية في تركيا لدعمهم التواصل وتطلع إلى بداية مثمرة في تركيا. سيحصل بنك برقان بهذا الاستحواذ على مدخل إلى السوق المصرفي التركي الواعد وذلك من خلال منصة مصرفية تقدم خدمات

موافقة وكالة التنظيم والإشراف الرقابي على الأعمال المصرفية في تركيا بشأن اتفاق البنك للاستحواذ على يوروبنك تكفن في تركيا وباتى الإعلان عقب حصول بنك برقان على موافقة بنك الكويت المركزي في شهر أكتوبر من هذا العام.

بنك الخليج يفوز بجائزتي الجودة المتميزة تقديراً لإنجازاته



فريق الخليج خلال تسليم جائزتي الجودة المتميزة

يجائزة «إحلال وتوطين الوظائف» المقدمة من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي. كما فاز البنك بجوائز أخرى هامة في العام 2012، بما فيها جائزة «الفضل بنك» من «ذا بانكر» وكذلك جائزة «مصرف العام» من «آر بي إن بيزنس»، وجائزة «أفضل مصرفي في العام» من «بانكر ميدل إيست»، «فاز بها الرئيس التنفيذي لبنك الخليج ميشال العلاء»، وجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الفريدة» من «إيجن بانكر». وتقدم جائزة «سيتي تالاءة المتميز» إلى المؤسسات المالية الكبرى في مختلف أنحاء العالم تقديراً لاستخدامها لأحدث التقنيات في تقديم خدمات الدفع الإلكترونية الفورية المتوافقة مع معايير الدقة اسيتي بنك.

الدولية والاستثمار، ماب القاسم - مدير في الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار، وذلك في الممر الرئيسي لبنك الخليج. يوم الأربعاء 28 نوفمبر 2012. وقال خالد الطلوع: «يشرفنا الحصول على هاتين الجائزتين من مؤسسة مالية مرموقة مثل «سيتي بنك» فقد أخذ بنك الخليج على عاتقه التزاما طويل الأمد نحو تطوير جودة خدمة العملاء، والنمو والإبتكار في منتجاته المصرفية. وتأتي هاتان الجائزتان تقديرا للتجّاح الكبير الذي حققه البنك كواحد من أفضل البنوك المرسلّة، وتعزيزاً لسمعتها كبنك رائد في السوق من حيث العمليات وجودة الخدمة». الجدير بالذكر أن البنك قد حاز على التقدير الدولي «أفضل جهة توظيف»، وفاز للسنة الثامنة على التوالي

فاز بنك الخليج مؤخراً بجائزتين من «سيتي بنك» تقديراً لإنجازاته في «عملية الدفع الإلكتروني الفوري» على تحويلات العملاء وعلى التجويّلات «من بنك إلى بنك» والتي قام بإجرائها بالدولار الأمريكي على مدار العام إلى سيتي بنك - نيويورك. وقام أوّلغور كوتاي - الرئيس التنفيذي والمدير العام في سيتي بنك - الكويت، صفر الغانم رئيس المؤسسات المالية «نائب الرئيس»، محمد أحمد من مجموعة الخدمات المصرفية «نائب الرئيس» في سيتي بنك، بتسليم الجائزة إلى كل من خالد الطلوع - مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار في بنك الخليج، منى منصور - نائب مدير عام العمليات، فيصل المروّق - نائب مدير عام الأعمال المصرفية